laa-eg.com

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية
مجلس الدولة
رئيس الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رقم التبليغ:	١٦٦١
بتاريخ:	٢٠٢١/ ١١/ ٢

ملف رقم: ٤٨٥٦/٢/٣٢

السيد الأستاذ الدكتور/ رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمركز الثقافي القومي

تحية طيبة، وبعد،

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (١٠) المؤرخ ٢٠١٩/١/٩، بشأن النزاع القائم بين الهيئة العامة للمركز الثقافى القومى، والهيئة الوطنية للإعلام، بخصوص إلزام الأخيرة بسداد مبلغ مقداره (١٦٩٠٤١١) جنيهًا قيمة ما تبقى من مبالغ لم يتم سدادها محل العقد (أ) المبرم بين اتحاد الإذاعة والتليفزيون (آنذاك) والهيئة العامة للمركز الثقافي القومي بتاريخ ١٩٩٧/٥/١٧، وكذا إلزامها بسداد مبلغ مقداره (٧٧٠٥٩٨٠٠) جنيه قيمة المديونية المستحقة للهيئة العامة للمركز الثقافي القومي من ١٩٩٨/١/١ حتى ٢٠١٨/٦/٣٠.

وحاصل الواقع- حسبما يبين من الأوراق- أنه بتاريخ ١٩٩٧/٥/١٧، تم إبرام عقدى بيع حق استغلال أعمال فنية وتسويقها (أ) و(ب) عن الفترة ما قبل ١٩٩٧/٥/١ وما بعدها، وقد أبرم العقد (أ) بقيمة إجمالية مقدارها مليونان وستمائة ألف جنيه، أما العقد (ب) فكانت المحاسبة عن مقابل الأعمال محله وفقًا للأسعار الواردة بالكشف المُلحق به، وبتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣١ تم تشكيل لجنة بمعرفة الهيئة العامة للمركز الثقافي القومي لتحديد سياسة سعرية جديدة للعمل بها اعتبارًا من ٢٠٠٨/١/١ للحفلات والعروض الفنية الثقافية التى هى من إنتاج وتقديم "دار الأوبرا المصرية"، وانتهت اللجنة إلى وضع ملحقين للأسعار، أولهما: يوضح السياسة السعرية التى رأت اللجنة أنها تتناسب مع تصوير الحفلات ونقلها على جميع مسارح الهيئة، وثانيهما: يوضح الأسعار ولكن فيما يتعلق بالأماكن الداخلية والخارجية لدار الأوبرا، والتى يستخدمها التليفزيون المصرى لتصوير برامجه، وبناء عليه تم إبرام بروتوكول للتعاون الفنى بين اتحاد الإذاعة والتليفزيون (الهيئة الوطنية للإعلام حاليًا) والهيئة العامة للمركز الثقافي القومي بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٢٥، بموجبه يحق للتليفزيون المصرى نقل وتصوير الحفلات والعروض الفنية الثقافية التى هى من إنتاج وتقديم "دار الأوبرا المصرية" وذلك مقابل مبلغ يُؤدى سنويًا إلى الهيئة العامة للمركز الثقافي القومي بقيمة مليونى جنيه، بحسب قوائم الأسعار الملحقة بهذا البرتوكول،

مجلس الدولة
الجمعية العمومية للفتوى والتشريع
٢١٦٦٣

laa-eg.com

وأفادت الهيئة أن المتبقى لها من مستحقات- بعد الحساب والمراجعة- لدى اتحاد الإذاعة والتليفزيون (الهيئة الوطنية للإعلام حاليًا) عن العقد (أ) المبرم بتاريخ ١٩٩٧/٥/١٧، بلغ ما هو مقداره (١٦٩٠٤١١) جنيها بعد سداد الاتحاد مبلغًا مقداره (٩٠٩٥٨٩) جنيهًا من إجمالي قيمة هذا العقد البالغة مليونين وستمائة ألف جنيه، كما أن لها مستحقات لم يتم سدادها عن الفترة من ١٩٩٨/١/١ حتى ٢٠١٨/٦/٣٠ بلغت ما هو مقداره (٧٧٠٥٩٨٠٠) جنيه، وإزاء امتناع الهيئة الوطنية للإعلام حاليًا عن السداد، طلبتم عرض النزاع الماثل على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع.

وقد سبق عرض النزاع على الجمعية العمومية بجلستها المعقودة فى ٢٤ من يونيه عام ٢٠٢٠م، الموافق ٣ من ذى القعدة عام ١٤٤١هـ، وفيها استبان للجمعية العمومية من أوراق النزاع عدم صلاحيته للفصل فيه بحالته الراهنة، لوجود بعض الأمور الفنية المتخصصة التي يتوقف الفصل فيها على الاستعانة بأهل الخبرة؛ لذا ارتأت تكليف طرفي النزاع بتشكيل لجنة فنية محاسبية برئاسة أحد أعضاء الجهاز المركزى للمحاسبات، وعضوية ممثل عن كل طرف من طرفي النزاع، تكون مهمتها- بعد الاطلاع على جميع أوراق النزاع- تحديد المبالغ محل المطالبة على وجه الدقة وعناصرها، في ضوء بنود العقد المبرم بين طرفي النزاع وملحقه وقائمة الأسعار المرافقة له، على أن تودع اللجنة تقريرها مرفقًا به محاضر أعمالها وجميع الأوراق والمستندات التي بُنيت عليها نتيجة هذا التقرير لدى الجهة عارضة النزاع، التي تلتزم بتقديمه إلىٰ الجمعية العمومية قبل انعقاد جلسة ٢٥ من نوفمبر ٢٠٢٠ م. ونفاذًا لقرار الجمعية العمومية المشار إليه ورد كتابكم رقم ٣١٤ المؤرخ ٢٠٢١/٦/٣٠ مرفقًا به محاضر اجتماعات اللجنة المشكلة والتقرير المُعدّ منها، مذيلا بتوقيع أعضائها- عدا توقيع ممثل الهيئة الوطنية للإعلام- لامتناعه عن التوقيع وفق ما هو ثابت بصلب التقرير.

ونفيد: أن النزاع عُرض على الجمعية العمومية بجلستها المعقودة بتاريخ ٢٧ من أكتوبر عام ٢٠٢١ الموافق ٢٠ من ربيع الأول عام ١٤٤٣هـ؛ فتبين لها من مطالعة محاضر اجتماعات اللجنة المشكلة، والتقرير النهائى المُعدّ منها تنفيذا لقرار الجمعية العمومية المشار إليه، أن اللجنة بعد أن خلصت بتقريرها إلى نتيجة نهائية مؤداها: أحقية الهيئة العامة للمركز الثقافي القومى في مبلغ مقداره (١٦٩٠٤١١) جنيهًا عن العقد (أ) المبرم بتاريخ ١٩٩٧/٥/١٧، وأحقيتها في مبلغ مقداره (٢٧٦٦٩٦٢٥) جنيهًا عن الأعمال المُدرجة بالعقد (ب) المبرم بذات التاريخ والبروتوكول الموقع من الطرفين بتاريخ ٢٩ /٢٠٠٨/٩، وكذا أحقيتها في مبلغ مقداره (٤١٧٧٠٥٥٢) جنيهًا عن الأعمال غير المُدرجة بالعقد (ب) والبروتوكول آنفى الذكر، ليكون المبلغ الإجمالي المستحق لها لدى الهيئة الوطنية للإعلام حاليًا هو مبلغًا مقداره (٧١١٣٠٥٨٨) جنيهًا؛ أوردت بذات التقرير أن الهيئة الوطنية للإعلام "المتنازع ضدها" تمسكت بوجود مديونيات ومستحقات لها لدى الهيئة العامة للمركز

laa-eg.com

الثقافي القومى تمثلت في مبلغ مقداره (١٣٩٣٩٢٦١) جنيهًا قيمة إعلانات وبثّ أرضى قامت بها لمصلحة الهيئة الأخيرة، وكذلك مبلغ مقداره (١٠١١٨١٣٨٠) جنيهًا قيمة تكاليف أعمال غير مُدرجة بالعقد (ب) والبروتوكول آنفى الذكر، وأرجعت اللجنة عدم بحثها هذه المديونيات والوقوف على مدى أحقية الهيئة الوطنية للإعلام "حاليًا" في المطالبة بها من عدمه، إلى أنها تخرج عن نطاق المأمورية المُكلفة بها وفقًا لقرار الجمعية العمومية الصادر بتشكيلها لقصر المأمورية على بحث مطالبات الهيئة العامة للمركز الثقافي القومى فحسب دون الهيئة الوطنية للإعلام، فضلا عن أن الهيئة الأخيرة لم تضع تحت يدها أي تفاصيل دقيقة عن تلك المبالغ المتمسكة بها، مما يستبين منه للجمعية العمومية أن النزاع المعروض- بحالته الراهنة- ما زال غير مُهيأ للفصل فيه لاستمرار الخلاف بين طرفى النزاع حال ثبوت صحة هذه المديونيات والمستحقات التي ذكرتها الهيئة الوطنية للإعلام.

لـــذلـــك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى: إعادة النزاع إلى ذات اللجنة المُشكلة تنفيذًا لقرار الجمعية العمومية بجلستها المعقودة في ٢٠٢٠/٦/٢٤، على أن يُضم إلى عضويتها اثنان من المراقبين الماليين بوزارة المالية، وتكون مهمتها- بعد فحص جميع الأوراق والمستندات المقدمة من طرفى النزاع، ومقارنتها بعضها ببعض- تحديد المبالغ محل مطالبة الهيئة الوطنية للإعلام على وجه الدقة وعناصرها، المتعلقة بقيمة الإعلانات والبث الأرضى والأعمال غير المُدرجة بالعقد (ب) والبروتوكول المشار إليهما، في ضوء بنودهما والكشف المرافق للعقد والملحق المرافق للبروتوكول، وبيان مدى صحة هذه المطالبة سواء كانت ناشئة عن الفترة من ٢٠٠٨/١/١ حتى ٣٠ /٦/ ٢٠١٨ أو بعدها- إن وجدت- وفى حال ثبوت أحقية الهيئة المذكورة في هذه المبالغ أو فى جزء منها، بيان مدى إمكانية إعمال المقاصة بينها وبين المبالغ المستحقة للهيئة العامة للمركز الثقافي القومى "عارضة النزاع"- بعد تدقيقها محاسبيًا- واللازمة لتصفية جميع أوجه النزاع بين الطرفين على ضوء ما يسفر عنه فحص الأوراق والمستندات، وللجنة ذاتها الاستعانة بمن تراه من المختصين الفنيين في هذا المجال إذا غُم الأمر عليها فى شيء، وإبداء ما تراه من ملاحظات، وحددت أمانة مقدارها مائة ألف جنيه تؤدى إلى رئيس اللجنة والمراقبين الماليين فحسب بالتساوي

laa-eg.com

بينهم عقب إيداع اللجنة تقريرها مرفقًا به محاضر أعمالها وجميع الأوراق التي بُنيت عليها نتيجة هذا التقرير لدى الجهة عارضة النزاع، التي تلتزم بتقديمه إلى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع قبل انعقاد جلسة ٢٠٢٢/٢/٩؛ تمهيدًا للفصل في النزاع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريرًا في: ٢ / ١١ / ٢٠٢١

رئيس
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

المستشار/
أسامة محمود عبد العزيز محرم
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

مجلس الدولة
الجمعية العمومية للفتوى والتشريع